

Distr.: General
16 September 2015
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

البندان ٩٤ و ١٠١ من جدول الأعمال المؤقت*

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية

في الشرق الأوسط

خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

إضافة**

المحتويات

الصفحة

٢		ثالثا - الردود الواردة من الحكومات
٢		إيران (جمهورية - الإسلامية)
٥		إسرائيل
٦		رابعا - الردّ الوارد من الاتحاد الأوروبي

* A/70/150

** وردت المعلومات التي تتضمنها هذه الإضافة بعد صدور التقرير الرئيسي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

021015 011015 15-15704 (A)



ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥]

كانت جمهورية إيران الإسلامية هي أول من اقترح فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام ١٩٧٤، وهو ما يدل على التزامها الطويل الأمد بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، بسبل لا سيما منها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة المضطربة.

وقد دأبت الجمعية العامة، منذ عام ١٩٨٠، على اتخاذ قرارات تستند إلى توافق الآراء وتدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو ما يدل على الأهمية الخاصة التي يوليها المجتمع الدولي لهذه الفكرة النبيلة. ويدل هذا أيضاً على أن إنشاء منطقة من هذا القبيل يحظى بتأييد عالمي قوي طويل الأمد.

وعلاوة على ذلك، فإن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سلّطت الضوء على إنشاء تلك المنطقة في الشرق الأوسط باعتباره مسألة ذات أولوية، وذلك في مؤتمرات الاستعراض المتعاقبة التي عقدها الأطراف في المعاهدة. وقيام مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديد المعاهدة في عام ١٩٩٥ باتخاذ قرار منفصل بشأن الشرق الأوسط بوصفه جزءاً أساسياً لا يتجزأ من مجموعة التدابير التي بُني عليها تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، إنما هو دليل على ما توليه الأطراف في المعاهدة من أهمية لتحقيق هذا الهدف.

ويضاف إلى ذلك أن مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ لاحظ أن كل بلدان المنطقة، باستثناء إسرائيل، أصبحت من الدول الأطراف في المعاهدة، فأكد مجدداً "أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع جميع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى الانضمام الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط" وفي تمهيد الطريق إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وعلاوة على ذلك، بُذلت جهود هامة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ سعياً إلى تنفيذ قرار عام ١٩٩٥،

فجددت الدول الأطراف عزمها على القيام، منفردة ومجموعة، بجميع التدابير اللازمة الرامية إلى تنفيذه على الفور. وفي حين ذكر المؤتمر "بإعادة تأكيد مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية"، وقرر المشاركون بالإجماع عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تحضره جميع دول منطقة الشرق الأوسط ويتناول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل فيها.

وقد أيدت الغالبية الساحقة من أطراف المجتمع الدولي هذا القرار، وبُذلت جهود كبيرة لإنجاح عقد المؤتمر في هلسنكي في أواخر عام ٢٠١٢. وأعربت جمهورية إيران الإسلامية، بما يتماشى مع التزامها الطويل الأمد بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وبسبب منها إجراء عدة جولات تشاورية مع الميسر، عن آرائها في المسائل المتصلة بتنظيم المؤتمر وأعلنت قبل وقت طويل عن استعدادها للمشاركة فيه.

غير أن ما يدعو للأسف أن مؤتمر هلسنكي لم يُعقد حسبما تقرر لا لشيء إلا لمعارضة النظام الإسرائيلي له. والأدهى من ذلك أن اقتراح "تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بمهمة عقد المؤتمر في موعد أقصاه ١ آذار/مارس ٢٠١٦"، الذي قُدم خلال مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ والذي حظي بموافقة جميع الدول الأعضاء تقريباً، وقبل بالرفض من قبل الولايات المتحدة، مما أدى بدوره إلى إخفاق مؤتمر الاستعراض. وبعد مؤتمر الاستعراض مباشرة، توجه رئيس الوزراء الإسرائيلي بالشكر إلى المسؤولين في الولايات المتحدة لاتخاذهم هذا الموقف. ولا يعد هذا دليلاً واضحاً فحسب على النفاق الذي تتسم به سياسات الولايات المتحدة فيما يتعلق بتزع السلاح النووي وعدم الانتشار وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ولكنه يثبت أيضاً أن ذلك البلد مستعد حتى لتجاهل آراء جميع الأطراف تقريباً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا لشيء إلا لاسترضاء النظام الإسرائيلي، وهو النظام الوحيد الذي ليس طرفاً في هذه المعاهدة في الشرق الأوسط. ولا شك في أن هذا النوع من الترضية سيزيد من تحفيز النظام الإسرائيلي على الاستمرار في تهديد جيرانه والمنطقة وتحدي دعوات المجتمع الدولي المتكررة إلى الامتثال للمبادئ والأعراف الدولية.

ورغم الدعوة العالمية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لم يُحرز حتى الآن أي تقدم صوب إنشاء هذه المنطقة بسبب السياسة المتعنتة التي يتبعها النظام الإسرائيلي، بما في ذلك رفضه الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

وإخضاع جميع منشآته النووية غير المشمولة بالضمانات لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشامل.

ومن الواضح تماما أن السياسات العدوانية والتوسعية التي يتبعها النظام الإسرائيلي (ومن أمثلتها الأخيرة الهجمات الوحشية على لبنان وقطاع غزة والجمهورية العربية السورية وبلدان خارج المنطقة)، وترساتته الهائلة من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وكذلك عدم تقيده بالقانون الدولي، هي مصادر التهديدات الخطيرة المهددة بالسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. والواقع أن هذه هي العقبة الوحيدة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وهذا الرأي تتشاطره الغالبية العظمى من الدول الأعضاء. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن المشاركين في المؤتمر السادس عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز، المعقود في طهران في الفترة من ٢٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، "أعربوا عن قلقهم البالغ من امتلاك إسرائيل القدرة النووية الذي يشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، وأدانوا إسرائيل لاستمرارها في تطوير وتخزين ترسانات نووية... وأعربوا عن رأي مفاده أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة تستمر فيها اختلالات هائلة في توازن القدرات العسكرية، ولا سيما بفعل حيازة الأسلحة النووية، وهو ما يسمح لطرف واحد بأن يهدد جيرانه والمنطقة".

وفي ضوء ذلك، ومن أجل تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فيه، ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما الدول المودعة لديها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي أيضا الدول المشاركة في تقديم قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وكذلك الاتحاد الأوروبي، أن يمارس أقصى الضغوط على النظام الإسرائيلي لحمله على الانضمام، دون أي شرط مسبق أو مزيد من التأخير، إلى جميع الصكوك الدولية الملزمة قانونا التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كطرف غير حائز للأسلحة النووية، وعلى إخضاع جميع مرافقه وأنشطته النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشامل.

وقد برهنت جمهورية إيران الإسلامية، من جانبها، على ثبات نيتها دعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بتصديقها على جميع المعاهدات الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، أي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر

استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُّمِّية وتدمير تلك الأسلحة، وتنفيذها لأحكام تلك المعاهدات تنفيذا كاملا.

وهذه الالتزامات القانونية يجري إنفاذها أيضا بسياسات داعمة قوية على أعلى مستوى. وأحد الأمثلة في هذا الصدد الكلمة التي أدلى بها المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية، آية الله خامنئي، في مؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز، والتي قال فيها:

”إن السلام والأمن الدوليين من بين المسائل الحيوية في عالم اليوم وإن القضاء على أسلحة الدمار الشامل الكارثية ضرورة ملحة ومطلب عالمي ... وتعتبر جمهورية إيران الإسلامية استخدام الأسلحة النووية والكيميائية والأسلحة المماثلة لها ذنبا كبيرا لا يغتفر. ولقد اقترحنا فكرة 'جعل الشرق الأوسط خاليا من الأسلحة النووية' ونحن ملتزمون بها“

وبالإضافة إلى ذلك، لم تدخر جمهورية إيران الإسلامية جهدا في دعم الخطوات المحدية الرامية إلى إحراز تقدم صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والمتخذة في المحافل الدول المناسبة، بما فيها مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. وستظل جمهورية إيران الإسلامية تؤيد بقوة إنشاء هذه المنطقة باتخاذ التدابير العملية اللازمة لتحقيق ذلك الغرض.

إسرائيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥]

تعتقد إسرائيل أن جعل الشرق الأوسط منطقة تنعم بمزيد من الأمن والسلام هو أمر يقتضي من جميع دول المنطقة أن تشارك في عملية حوار مباشر ودائم لمعالجة الطائفة الواسعة من التحديات الأمنية الإقليمية الماثلة في المنطقة. ولا يمكن أن ينشأ حوار من هذا القبيل، يستند إلى مبدأ التوافق في الآراء المقبول على نطاق واسع، إلا من داخل المنطقة بحيث يعالج تصورات جميع الأطراف الإقليمية لذلك التهديد معالجة شاملة من أجل تعزيز أمن تلك الأطراف وتحسينه. ويعتبر الاتصال المباشر، جنبا إلى جنب مع توافر الثقة وبنائها، بمثابة أساس جوهري لإيجاد نموذج جديد للأمن في المنطقة المحفوفة بشكل متزايد بالحروب والتراعات وتفكك الأراضي الوطنية ومعاونة الإنسان فيها.

وبناء على ذلك، وافقت إسرائيل في عام ٢٠١١ على الدخول في عملية تشاورية طويلة مع ياكو لايفافا، وكيل وزير الدولة لشؤون السياسة الخارجية والأمنية في فنلندا، فيما يتعلق بالتحديات الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط. ومن ثم، كانت إسرائيل أول بلد في المنطقة يستجيب إلى اقتراح السيد لايفافا الداعي إلى الدخول في مشاورات متعددة الأطراف تُعقد في سويسرا بهدف تعزيز الحوار الإقليمي.

وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، عُقدت في سويسرا خمس جولات من المشاورات المتعددة الأطراف بين إسرائيل والعديد من جيرانها العرب. وكان الغرض الأساسي من تلك الاجتماعات هو التوصل إلى توافق إقليمي في الآراء بشأن جميع الجوانب الأساسية لمؤتمر يُزمع عقده في هلسنكي، بما فيها جدول الأعمال والوثيقة الختامية والطرائق اللازمة. وقد حضرت إسرائيل كل هذه الاجتماعات وتواصلت مع المشاركين الآخرين بصدق وبحسن نية.

وعلى الرغم من الموقف البناء الذي اتخذته إسرائيل في سبيل المشاركة المستمرة واستجابتها إلى الدعوات الرسمية إلى عقد الجولة الثالثة من المفاوضات في جنيف، فإن الاجتماع أُرجئ عدة مرات ولم يُعقد، وهو ما حال دون إحراز أي تقدم جوهري.

ولا تزال إسرائيل تعتقد أن الحوار المباشر لمعالجة الطائفة الواسعة من التحديات الأمنية بين الأطراف الإقليمية هو أمر أساسي لإجراء أي مناقشة توافقية مجدية بشأن هذه المسألة. وستواصل إسرائيل من جانبها، السعي إلى إجراء مناقشة إقليمية مجدية تؤدي إلى جعل الشرق الأوسط منطقة تنعم بمزيد من الأمن والسلام وتخلو من الحروب والتراعات ومن جميع أسلحة الدمار الشامل.

رابعاً - الردّ الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥]

ما فتئ الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة منذ عام ١٩٩٥ الاضطلاع بعملية تفضي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.

ففي عام ١٩٩٥، أصدر الاتحاد الأوروبي إعلان برشلونة الذي يلتزم بموجبه الاتحاد والدول الأعضاء فيه، إلى جانب جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالسعي إلى إنشاء "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، يمكن التحقق منها بشكل متبادل وفعال".

وفي أعقاب مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، الذي شدد على أهمية الاضطلاع بعملية تفضي إلى تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط تنفيذا كاملا، نظم الاتحاد الأوروبي في بروكسل حلقتين دراسيتين، في تموز/يوليه ٢٠١١، وحلقة لبناء القدرات، في حزيران/يونيه ٢٠١٤، من أجل تهيئة مناخ مؤات وبهدف دعم العملية المؤدية إلى إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، شاركت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في المنتدى الذي عقدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وناقشت فيه سبل استفادة منطقة الشرق الأوسط من الخبرة المكتسبة من المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تم إنشاؤها.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بالجهود التي يبذلها الميسر وفريقه والدول التي شاركت في تقديم قرار عام ١٩٩٥، كما يشيد بدول المنطقة لمشاركتها النشطة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر، تمشيا مع ما جاء في قرارات مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع التقدير أن عدة مشاورات غير رسمية قد عُقدت بحضور مشاركين تحلّوا بروح إيجابية وبناءة عموما، ولكن دول المنطقة لم تتمكن من الاتفاق على ترتيبات لعقد مؤتمر قبل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالأسف الشديد لأن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ لم يتمكن من إحراز مزيد من التقدم في بلوغ الهدف الذي توجد حاجة ماسة إليه والمتمثل في التنفيذ المبكر لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. غير أن هذا الأمر لا يُغيّر موقف الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة. فالإتحاد الأوروبي يعتبر قرار عام ١٩٩٥ ساريا إلى أن تتحقق الأهداف والغايات المنشودة منه. ويقف الإتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء فيه، على أهبة الاستعداد لتوفير الدعم، الفردي والجماعي، تيسيرا لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥، بما في ذلك الاجتماعات اللازمة لمتابعة المبادرات السابقة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى مجموعة المبادئ والتوجيهات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية التي أوصت بها هيئة نزع السلاح في تقريرها المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وبخاصة أن "إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات

يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية “، وأن ”المبادرة الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ينبغي أن تنبع حصرا من دول المنطقة المعنية وأن تسعى إلى تنفيذها جميع دول تلك المنطقة“.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن على الرغم من أن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ لم يتمكن من الاتفاق على وثيقة ختامية تتضمن عناصر بشأن سُبُل المضي قدما في تنفيذ هذا الهدف، فإنه ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى بناء الثقة والعودة من جديد إلى المشاورات غير الرسمية بين دول المنطقة، بهدف تمكين المؤتمر من الانعقاد في أقرب وقت ممكن.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن الحوار، الذي يؤدي بدوره إلى بناء الثقة بين دول الشرق الأوسط، هو السبيل الوحيد إلى تحقيق أهداف قرار عام ١٩٩٥، ويهيب بجميع دول المنطقة أن تستأنف الجهود التي تبذلها في هذا الصدد.